لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت

د. أحمد منير نجار*

مقدمة :

عرف العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية نمواً لم يشهده من قبل في كثيلاجتماعية فقد إرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي من ١٣١٠ دولار عام ١٩٦٠ الى ٣٣٨٠ عام ١٩٩٠ وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٦,٧ عام ١٩٦٠ الى ٦٢,١ عام ١٩٩٠ ، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ١٦٥ لكل ألف عام ١٩٦٠ الى ٦٧ لكل الف عام ١٩٩٠ ، وانخفضت معدلات الأمية بين الكبار ، كما ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم من مجمل الناتج القومي لتصبح ٦,١٪ عام ١٩٩٠ بعد أن كانت ٣,٥٪ عام ١٩٦٠ (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٣) .

كما شهد العالم العربي في العقدين الماضيين انتصارين أولهما حرب اكتوبر ١٩٧٣ وثانيهما هيمنته على موارده النفطية في مجال الانتاج والتسعير - إلى حد ما - مما أعاد الثقة بإمكانية تحقيق نهضة عربية تنموية متكاملة جديدة .

إلا أن هذه الومضة من الأمل خبت من جديد ، وعاد الإحباط ليخيم على الوطن العربي من الخليج إلى المحيط .

ففي الثمانينات حصلت بالمقابل هزتان قويتان متتاليتان في دول الخليج العربية دمرت الأولى الاقتصاد العراقي في حربه مع إيران وما رافقها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الخليجية . والهزة الثانية هي الغزو العراقي - دولة عربية - لدولة الكويت . دولة عربية أيضاً . وما نجم عن هذه المغامرة ، أو المقامرة إن صح التعبير ، من الأشرار الفادحة التي أتت على ما تبقى من موارد العراق الاقتصادية والبشرية وزادت من الانعكاسات السلبية على اقتصاديات دول الخليج العربية وأدت لانهيار قيم ومفاهيم الأمن الاقتصادي العربي والأمن القومي

(*) كلية العلوم الاقتصادية والإدارية - قسم الاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

العربي . وامتدت الآثار الاقتصادية السلبية لتترك الاقتصاديات العربية تواجه أزمة اقتصادية طويلة الأمد انعكست في دفع نفقات الأساطيل والحاميات التي أدت لانهيار قيم ومفاهيم الأمن الاقتصادي العربي والأمن القومي العربي . وامتدت الآثار الاقتصادية السلبية لتترك الاقتصاديات العربية تواجه أزمة اقتصادية طويلة الأمد انعكست في دفع نفقات الأساطيل والحاميات التي عادت للمنطقة مما أضعف الموارد الاقتصادية والاحتياطيات المالية لبعض الدول العربية إن لم يكن أعظمها ، لصالح الدول الأجنبية .

ولم يخامر أي عربي شك من أن الزمن والتاريخ سيثبت أن التكلفة الاقتصادية للغزو العراقي للكويت ستكون الأعلى في تاريخ الحروب بكافة المقاييس . هذا ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية المحلية والاقليمية والعربية والعالمية .

وإذا كان هدفنا يتجلى بالقاء الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية للآثار الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت فإننا نحب أن نشير بداية وقبل الدخول في التفاصيل أنه مهما كانت القراءات ومهما كانت البحوث والدراسات فيبقى من الصعوبة بمكان حصر جميع الآثار الاقتصادية الإجمالية الناجمة عن الغزو العراقي للكويت سواء كان ذلك على الاقتصاد الكويتي أو الاقتصاد العراقي أو اقتصاديات باقي دول مجلس التعاون ، أو الاقتصاديات العربية الأخرى ـ بكافة مواقفها من الغزو ـ ، أو الاقتصاد العالمي . وقد يعود ذلك لأسباب متعددة نذكر منها :

١ ـ الصعوبة المنهجية في إعطاء تعريف دقيق للخسائر الفادحة التي سببها الغزو العراقي للكويت ، فنحن نتكلم عن أي نوع من الخسائر أولاً وما هي طرق تقديرها ثانية؟

٢ ـ إن جميع التقديرات التي تمت والتي ستظهر لاحقاً للتكاليف الاقتصادية والمالية تتفاوت في كثير من الأحيان وقد تتضارب أحياناً بسبب ما ذكر في الفقرة السابقة ، واختلاف جهات البحث والوسائل الاقتصائية المتاحة .

٣ ـ المجال الزمني الذي تغطية التقديرات والتي انصبت في غالبيتها على الفترة الزمنية ١٩٩٠/ ١٩٩١ (فترة الاحتلال والتحرير) دون التعرض بشكل وافي للبعد الزمني المستقبلي لعدم وضوح إطاره والغموض الذي يكتنف معرفة آثاره ، ونشدد هنا على هذا الإطار لما له من آثار اقتصادية وغيرها ، مما يعني المزيد من البحوث والدراسات .

٤ ـ صعوبة تقويم الخسائر والآثار الاقتصادية الناجمة عن العنصر البشري سواء في الكويت أو العراق أو باقي الدول العربي (إقبال الرحماني ١٩٩٣) .

٥ ـ صعوبة الوصول لتقرير تكاليف الفرصة البديلة (الضائعة) وكذلك المعرفة الدقيقة للهدر في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن توقف إنتاج وتصدير النفط في كل من العراق والكويت وظهور العجز في ميزانيات بعض دول الفوائض المالية ، ويبقى ما ذكر في الدراسات تقديري فقط ويستند إلى خطوط الاتجاه العام الماضي .

٦ ـ صعوبة أخرى تكمن في أن آثار العدوان لم تنته بعد مما يصعب معها معرفة الآثار الكلية الظاهرة والكامنة ، واتجاهاتها الحالية والمستقبلية سواء في الدول ذات العلاقة المباشرة أو التي وقفت مع الغزو أو دول التحالف ونقصد بذلك الدول العربية .

٧ ـ غموض عملية تقويم حجم الأضرار الاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية على الحياة البشرية والحيوانية والنباتية حيث يمكن اعتبار أن ما حصل في البيئة الإقليمية هو كارثة بيئية فعلاً وقد تكون التجربة الأولى في تاريخ الحروب حيث استخدم التخريب البيئي المتعمد كسلاح استخدمه أحد طرفي النزاع (زين الدين غنيمي ، ١٩٩٢) .

ومع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق من صعوبات سنحاول تقصي بعض الآثار الاقتصادية للغزو العراقي على الكويت قدر توفر المعلومات ومحاولة التنسيق بينها واستنباط بعض النتائج منها ، حيث أن تباينها واختلافها في كثير من الأحيان يمثل أحد عقبات هذه الدراسة .

أولاً : الآثار السلبية الاقتصادية على الاقتصاد الكويتي :

١/١ ـ تعتبر الكويت، بإجماع الدراسات والتقديرات، الدولة الأولى التي أصيبت بأضرار فادحة من جراء الغزو العراقي والحرب التي خاضتها إبان فترة التحرير، ويمكن أن نجمل الآثار السلبية الاقتصادية بالنقاط التالية :

١ ـ الآثار الناجمة عن السلب والنهب لمختلف الممتلكات المنقولة والذهب والأرصدة النقدية من البنوك والشركات والمحلات التجارية المختلفة .

٢ ـ الآثار الناجمة عن تدمير العديد من المنشآت المدنية والمساكن ونهب محتوياتها .

٣ ـ الآثار المترتبة عن إشعال الحرائق فيما يزيد عن ٧٠٠ بئر نفطي ، وزرعها بالقنابل

والمتفجرات ، مما أدى لهدر الثروة البترولية ، وتلويث للبيئة واضرار بالكائنات الحية والنباتات تجاوزت آثارها الدول المجاورة ومنطقة الخليج بصفة عامة (اقبال الرحماني ، ١٩٩٣) (جريدة السياسة الكويتية ١٥/ ١٠/ ١٩٩١) والتي لم يتم إطفاؤها تماماً إلا في ٦/ ١١/ ٩١ (صوت الكويت ٧/ ١١/ ١٩٩١) .

٤ ـ آثار تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية من محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة والمنشآت البترولية .

٥ ـ الآثار المترتبة عن ضخ النفط الخام في مياه الخليج وتلوثها وقتل الكائنات الحية ، وإعاقة عمل محطات تحلية المياه وتعطيل بعضها لعدم صلاحية المياه المخلوطة بالبترول للضخ من خلال الفلاتر المستخدمة . وقد أعلنت وزارة المالية الكويتية أن قيمة النفط المهدور والمحترق بفعل قوات الاحتلال وصلت إلى / ٨٠/ مليار دولار (صوت الكويت ١٠/ ١١/ ٩١) .

٦ ـ الآثار السلبية الناجمة عن توقف النشاط الاقتصادي خلال فترة الغزو والتحرير ، وإضافة لتأثير هذا النشاط وعدم عودته لطبيعته . خلال فترة إعادة الاعمار التي قد تمتد فترات متوسطة أو طويلة الأجل ، مما يشكل عائقاً مالياً وضعفاً في القوة الاقتصادية في الوقت الذي يحتاج فيه الكويت لمزيد من الأموال لاعادة الأعمار .

٧ ـ الآثار الناجمة عن ضعف أو إضعاف فعالية الاستثمارات الكويتية المالية في الخارج وانخفاض عائديتها إضافة لعدم وجود ايرادات بترولية خلال فترة الغزو والتحرير مما سيقود للتصرف ببعض الأموال الخارجية من الأسهم والسندات . أي أن الغزو العراقي كان سبباً في دمار وهدر موردين أساسيين للاقتصاد الكويتي هما النفط والاستثمارات الخارجية التي أصبحت قبل الغزو المورد الداعم لمورد النفط . فالبترودولارات التي استثمرتها الدولة بطريقة فعالة في أسواق المال والاستثمارات العالمية حققت لها في الثمانينات دخولاً توازي في أهميتها دخولها من بيع النفط الخام . وهذه الاستثمارات شكلت المصدر الذي أنفق منه الكويت أثناء الغزو وحرب التحرير وكذلك في مرحلة إعادة الأعمار .

٨ ـ آثار الجانب الكبير في نفقات حرب الخليج والذي تحملت الكويت جانباً كبيراً منه قُدر / ٢٢/ مليار دولار (الفارس ، ١٩٩٣) .

٩ ـ آثار النفقات الضخمة التي ستتحملها الكويت لإقامة نظام عسكري وأمني لحمايتها من أية محاولات مستقبلية مشابهة ، وحماية حدود الدولة ومنشآتها الاقتصادية ، مما يعني تخفيضاً للاستثمارات الداخلية والخارجية ، إعاقة عمليات النمو والتنمية المستقبلية .

فمن المعلوم أن الانفاق العسكري ـ الذي سيكون على حساب الاستثمار أو الاستهلاك ـ يرتبط بحجم المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الدولة ، كما يرتبط هذا الانفاق بقدرة الدولة على تحمل العبء الإقتصادي الناجم عن تحقيق الأمن الذي يرتبط نفسه بعناصر متعددة منها الإزدهار والتطور الاقتصادي أو امتلاك الموارد الإقتصادية . أو الموقع الجغرافي الاستراتيجي ، تلك المزايا التي تتطلب الحماية . مما يعني أن الاستغلال والقوة الاقتصادية بمفردها لا يغنيان عن امتلاك الدولة لقاعدة عسكرية تدعمها ، خاصة بوجود أطماع الجوار أو أطماع الغير . وتجب الإشارة في هذا المقام إلى أن القوة العسكرية غير المحمية بقاعدة اقتصادية متينة ستؤدي إلى اضمحلال كليهما إن عاجلاً أم آجلاً .

٢/١ ـ الآثار الاقتصادية للغزو وفق تقدير بعثة الأمم المتحدة (الأمم المتحدة ١٩٩١).

قامت بعثة من الأمم المتحدة بزيارة للكويت للوقوف على آثار العدوان العراقي على الكويت والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية والاقتصاد الكويتي نوجز فيما يلي أهم الخسائر وفق ما جاء في التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة .

جدول بالخسائر المقدرة بين آب / أغسطس ١٩٩٠ وشباط / فبراير ١٩٩١

وفق تقديرات هيئة الأمم المتحدة

م	النشاط الاقتصادي المتضرر	قيمة الضرر (مليار دولار)
١	الناتج والدخل المحلي الإجمالي	١٠
٢	إصلاح صناعة النفط وسد الآبار والسيطرة عليها وإصلاح مراكز التجميع وإعادة بناء مصانع التكرير	٥
٣	إعادة الشبكة الكهربائية لما كانت عليه	٢
٤	خسائر الموانئ والمطار ومحتويات كل منها	٢
٥	خسائر اسطول النقل البري (شاحنات وصهاريج وسيارات)	٥
٦	إعادة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية	١
٧	إصلاح تلفيات الخدمات الإذاعية والتلفزيونية	٥٪

م	النشاط الاقتصادي المتضرر	قيمة الضرر (مليار دولار)
٨	قطاع الإسكان ومحتوياته المسروقة	٢,٥
٩	منتجات سياحية وفنادق الفئة الممتازة والأولى	١٪
١٠	ترميم المباني الحكومية (مبنى مجلس الأمة ، المعرض التجاري الدولي ، النوادي الرياضية)	٠,٥
١١	سرقات المصارف التجارية من الذهب . (١,٣ مليون أوقية ترويسية من الذهب) .	٠,٥
١٢	سلب ونهب مؤسسات البيع بالجملة والتجزئة .	١
١٣	أضرار الصناعات التحويلية (مواد أولية وقطع غيار وبضائع جاهزة)	١
١٤	تدمير منشآت بعض القطاعات : التعليم ، الصحة ، شبكة الطرق والمواصلات ، المياه ، الصرف الصحي ، المحطات الزراعية ، مصائد الأسماك .	لم تقدر لصعوبة ذلك أثناء إعداد التقرير
١٥	خسائر غير ظاهرة في قاعدة الهياكل الأساسية والمرافق العامة ، وخزانات النفط الجوفية .	لم تقدر
١٦	إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني والعودة به الى ما كان عليه في أغسطس/ آب ١٩٩٠ من استثمارات مادية وقوى بشرية عاملة .	لم تقدر
١٧	أضرار المرافق ، وتخريب التراث الوطني ، وضياع سنة دراسية وتدهور البيئة .	غير قابلة للتقدير الكمي وستبقى الأضرار لفترة طويلة تمتد لأجيال قادمة

جدول (٢) لخسائر صناعة النفط

م	النشاط الاقتصادي المتضرر	قيمة الضرر (مليار دولار)
	أولاً مرافق الإنتاج :	
١	خسائر فاقد الإنتاج	٨,٥
٢	السيطرة على جميع الآبار	٠,٧ بالمتوسط
٣	خسائر محطات تجميع شركة نفط الكويت	٢,٢٥ بالمتوسط
	ثانياً : تكرير النفط :	
	توقفت بشكل شبه كامل ولا يمكن إجراء التكرير لأنه لا يمكن وصول نفط خام للمصافي كما أن التصدير غير ممكن حتى لو أمكن التكرير حيث أن جميع مرافق التفريغ محطمة وبالتالي فالخسائر ليست مجرد إيرادات عمليات التكرير خلال شهور الاحتلال بل ستبقى هذه الخسائر لحين إزالة جميع العقبات والاختناقات وعودة القوى العاملة .	
	ثالثاً : صناعة الغاز :	
	تم نهب ٤٠,٠٠٠ اسطوانة غاز سائل و٤٥٠٠٠ منظم وقد شلت صناعة الغاز تماماً مما أدى لقصور شديد في توفر هذه المادة الأساسية .	
	رابعاً : مرافق التفريغ :	
	حدث تدمير كبير للمرافق الموانئ مما يستحيل معه تفريغ خامات مكررة أو الغاز مما أدى لضرر على صناعة النفط الكويتية .	
	خامساً : التسويق المحلي :	
	لحق التدمير الشامل للمرافق فوق الأرضية ومحطات البنزين وكذلك المعدات المتنقلة (صهاريج التوزيع) التي نهبت في معظمها .	

م	النشاط الاقتصادي المتضرر	قيمة الضرر (مليار دولار)
	سادساً الصناعات البتروكيمائية تم تدمير ونهب مصنع الأسمدة وكذلك المواد المخزونة وجميع الوحدات الملحقة والآلات تم اقتلاعها ونقلها للعراق . **سابعاً : مرافق الدعم والمخزونات** أثناء فترة الاحتلال كانت شاحنات سلطات الاحتلال تقوم بنقل المعدات والآليات وقطع الغيار وجميع المخزونات ذات القيمة وزوارق القطر وزوارق الإرساء والرافعات وسيارات الاسعاف والجرارات وعربات الاطفاء ، والمعدات والآليات الثقيلة والمواد الكيماوية في المختبرات .	

١/ ٣ ـ الأضرار والدول الممولة والمستفيدة :

إضافة للتقديرات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة فهناك التقديرات المختلفة الأخرى والتي طرحت إعلامياً وبصراحة من دول التحالف ضد العراق حرصاً منها على استرداد كامل قيمة التكاليف المدفوعة أثناء فترة التحرير والتي اشتملت على :

أ ـ التكاليف المباشرة للعمليات العسكرية منذ آب / أغسطس ١٩٩٠ وحتى التحرير مع نهاية مارس / آذار ١٩٩١ .

ب ـ تكاليف الخراب والدمار الذي سببه الاحتلال .

جـ ـ تكاليف الأعمال الحربية في كل من العراق والكويت .

وجاء أن هذه التكاليف جاوزت الـ٨٢ مليار دولار وزعت كما يلي (الفارس ، ١٩٩٣) : (مليون دولار)

الدول الممولة	الدول المستفيدة				* المساعدات العينية الصينية	الاجمالي
	الولايات المتحدة	بريطانيا	مصر وتركيا	دول أخرى		
السعودية	١٦٨٠٠	٥٦٠	٢٨٥٠	١٧٧٠	٦٠٠٠	٢٧٩٨٠
الكويت	١٦٠١٠	١٣٢٠	٢٥٠٠	٢١٨٠	–	٢٢٠١٠
الإمارات	٣٥٠٠	٥٠٠	٨٥٠	٦٢٠	١٤٠	٥٦١٠
المجموعة الأوروبية	–	–	٨٠٠	–	–	٨٠٠
فرنسا	–	١٧٥	٢٠٠	٣٠	–	٤٠٥
ألمانيا	٦٥٧٠	٦٠٠	١١٩٠	٩٤٠	٥٣٠	٩٨٣٠
إيطاليا	٤٥٠	٢٠	٦٥٠	–	–	١١٢٠
دول أوروبية أخرى	–	–	١٩٠	–	–	١٩٠
اليابان	١٠٧٤٠	–	٢١٣٠	١٠٠	٤٦٠	١٣٤٣٠
كوريا الجنوبية	٣٧٠	–	١٠٠	٢٠	٢٠	٥١٠
النرويج	–	–	٢٠	٨٠	–	١٠٠
سويسرا	–	–	١٢٠	٠–	–	١٢٠
دول أخرى	–	–	١٧٠	–	–	١٧٠
المجموع	٥٤٤٤٠	٣١٧٥	١١٧٧٠	٥٧٤٠	٧١٥٠	٨٢٢٧٥

* تشمل تكاليف امداد النفط والماء والخدمات الأخرى للقوات الدولية

المصدر :

IISS "The Military Balance 1991, 1992." London" Brassey's Publisher, 1991/p.242

يلاحظ من المصفوفة أن تقدير التكاليف المباشرة تجاوزت ٨٢ مليار دولار استفاد من معظمها الدول الكبرى التي كانت على رأس قوى التحالف ضد العراق ، وقد استأثرت الولايات المتحدة بأكثر من ثلثي اجمالي التكاليف ، وقامت كل من السعودية والكويت والإمارات

بتمويل ما يقارب ٦٨٪ من التكاليف (السعودية ٣٤٪ ، الكويت ٢٧٪ ، الامارات ٧٪) ومولت المانيا ١٢٪ منها ، كما مولت اليابان ٦٪ (نجيب عيسى ، ١٩٩١) .

١/ ٤ ـ الأضرار الاقتصادية الناجمة عن المقاطعة الاقتصادية :

الموضوع الآخر الأكثر تعقيداً في تقدير آثاره الاقتصادية يكمن في الآثار الاقتصادية التي سببتها المقاطعة الاقتصادية ، وكذلك آثار ما دمرته الحرب وما سببته من تعطيل وتوقف النشاطات والحياة الاقتصادية في كل من الكويت والعراق . إضافة لآثار عودة آلاف العمال إلى ديارهم وما نجم عن ذلك من خسائر نتيجة توقفهم عن الإنتاج في الدولتين إضافة لخسائر هؤلاء العمال بفقد دخلهم . وما نجم عن ذلك بالنسبة لمدخراتهم وآثارها في دولهم الأم (الأردن ـ الضفة الغربية ـ السودان ـ اليمن ـ سوريا ـ مصر . . . إلخ) . إن هذه الآثار مجتمعة يصعب تقديرها كمياً وبشكل دقيق . إلا أن التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ قدر التكاليف الاقتصادية فقط بمبلغ / ٦٧٦/ مليار دولار ، وبالاعتماد على البيانات الاقتصادية المقارنة المتاحة للدول العربية عن عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ موزعة كما يلي : (صندوق النقد العربي ١٩٩٢) .

١ ـ التكاليف الاقتصادية الناجمة عن إنخفاض معدلات الأداء والنمو الاقتصادي في كل من الكويت والعراق وإلى حد ما في الدول العربية بنحو / ٩٧/ مليار دولار .

٢ ـ زيادة الانفاق الحكومي بسبب الظروف التي فرضتها الأزمة بمبلغ ٥٦ مليار دولار .

٣ ـ الخسائر المتمثلة في التحويلات الرسمية والخاصة الضخمة التي خرجت من الكويت والعراق ودول مجلس التعاون ولم تصل إلى الدول العربية الأخرى والتي قدرت بـ ٥١ مليار دولار . فعلى سبيل المثال بلغت التحويلات الخاصة لخارج دول مجلس التعاون والعراق بمبلغ / ٣٧/ مليار دولار ، بينما لم يصل منها سوى / ١٤/ مليار ويعود الفرق إلى أن جزءاً من العمالة كانت أسيوية حولت نصيبها إلى بلادها ، والجزء الآخر والذي يخص العمالة العربية تم تحويله إلى خارج الوطن العربي .

٤ ـ تكاليف دمار البنية التحتية والمؤسسات الإقتصادية في الكويت بنحو / ٢٤٠/ مليار دولار ، وفي العراق بنحو / ٢٣٢/ مليار دولار .

٥ ـ الخسائر البشرية والأضرار البيئية والتي يستحيل تقدير مقابل نقدي لها إضافة لتأثير العديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى بشكل أو بآخر (ندوة التلوث البيئي الناتج عن العدوان . . نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩١) .

١/ ٥ الآثار الإقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية :

لقد كانت الآثار الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مريعة جداً ، تجلت في خلل واضح في التركيب الهيكلي للاقتصاد الكويتي ، فقد حصل هبوط حاد في الناتج الإجمالي المحلي والقومي ، وكذلك في الإيرادات بمختلف أنواعها ، كما توقفت عمليات تكوين رأس المال سواء في المشاريع الجديدة أو المشاريع قيد التنفيذ .

وسنحاول في هذه الفقرة أن نستعرض الآثار الاقتصادية المتعلقة بكل من :

أ ـ المتغيرات الاقتصادية وتطورها والخاصة بجانب الإنفاق (الطلب) في الفترة ١٩٨٦ / ١٩٩١ .

ب ـ المتغيرات الاقتصادية وتطورها والمتعلقة بجانب الدخل (العرض) في الفترة ١٩٨٦ / ١٩٩١ .

ج ـ تطورات المالية العامة للدولة في الفترة ١٩٨٦ / ١٩٩١ .

د ـ تطور العائدات النفطية في الفترة ١٩٨٦ / ١٩٩١ .

١/ ٥/ أ ـ الآثار الاقتصادية لمتغيرات جانب الانفاق (الطلب) .

١ ـ مجمل الناتج الجغرافي .

دلت الاحصاءات المتاحة على أن م .ن .ج . كان وفق الجدول التالي :

جدول (٣) تطور مجمل الناتج الجغرافي الكويتي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنة	م .ن .ج .	نسبة النمو٪
١٩٨٦	١٧١٢٢,٦	–
١٩٨٧	١٨٨٣٨,٢	١٠
١٩٨٨	٢٠٠٢٦,٠	٦,٣
١٩٨٩	٢٣٠٨٢,٠	١٥,٣
١٩٩٠	١٣٥٠٧,٢	(٤١,٥)
١٩٩١	١٤٥٢٨,٥	٧,٦

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة ٨٧/ ٩٢

يلاحظ من الجدول أعلاه كيف أن الناتج الجغرافي الكويتي كان يحقق معدلات نمو بين الأعوام ١٩٨٦ / ١٩٨٩ إلى أن جاء الاحتلال وليأتي معه انخفاض في معدل النمو السنوي يقارب (٥ , ٤١٪) وما يعادل بالقيمة المطلقة / ٩٥٧٥/ مليون دولار يمكن اعتبارها من الناتج من النتائج المباشرة للغزو .

وإذا كان هناك من يدعي أن هذا الإنخفاض يعتبر ظاهرة مؤقتة وعابرة ويدلل على ذلك بارتفاع مجمل الناتج الجغرافي ابتداء من عام ١٩٩١ ، أي بعد التحرير ، فلهؤلاء نقول أنه ، رغم الارتفاع فإنه لا يزال في مستوى متدن جداً بالمقارنة مع عام ١٩٨٩ / ١٤٥٢٨/ مليون مقارنة مع / ٢٣٠٨٢/ وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انخفاض أسعار النفط الحالي والتي تشكل صادراته القسم الأعظم من مجمل الناتج الجغرافي الكويتي . إذن فالظاهرة ليست مؤقتة وليست عابرة فعملية إعادة الأعمار وقد يكون ذلك بسبب اتساع مجال الدمار الذي ألحقه المحتل بالأصول الرأسمالية والهياكل الأساسية الملحقة (البنية التحتية) .

٢ ـ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج .

كان تطور هذا البند كما يلي :

جدول رقم (٤) صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج بالأسعار الجارية مليون دولار)

السنة	صافي دخل عوامل الإنتاج
١٩٨٦	٧٤٦٨,٥
١٩٨٧	٦٨٢٠,٢
١٩٨٨	٧٠٩١,٠
١٩٨٩	٨٠٨٧,٠
١٩٩٠	٤٢٥٩,٦
١٩٩١	٤٢٢١,٤

المصدر : نفس المصدر السابق

إن ما تجدر الإشارة بداية في تحليل هذا المتغير أنه يمثل صافي دخل الانتاج من الخارج أي دخل عناصر الإنتاج الكويتية في الخارج مطروحاً منها دخل عناصر الانتاج غير الكويتية والمحولة لخارج الكويت ، ولسوء الحظ لم نتمكن من الحصول على أرقام تبين كلاً من الطرفين لنبين

أهمية دخول عناصر الإنتاج الكويتية والاستثمارات التي تعتبر المنافس الأول لمصدر النفط ، وهنا يتبين الحكمة في تنويع مصادر الدخل الذي لجأت إليه الكويت والذي تبينت أهميته في أزمة الغزو والمساهمة بدفع نفقات التحرير وتبين الإحصاءات أن نسبة تغطية صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج لكل من الواردات ومجمل الناتج المحلي كانت كما يلي :

جدول رقم (٥) نسبة تغطية صافي العوائد الخارجية للصادرات والواردات ومجمل الناتج المحلي

السنة	نسبة تغطية الواردات	النسبة من مجمل الناتج المحلي	النسبة من الصادرات
١٩٨٦	٨٨,٥	٤٣,٦	٨٩,٣
١٩٨٧	٧٨,٠	٣٦,٢	٧٣,٧
١٩٨٨	٧٩,٨	٣٥,٤	٧٢,٠
١٩٨٩	٧٧,٩	٣٥,٠	٦٣,٨
١٩٩٠	٧٦,٥	٣١,٥	٦٥,٥
١٩٩١	٩٦	٢٩,٠	٢٣٥,٣

المصدر : حسب النسب من واقع وارقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة .

مما يعني أن هذا المتغير (دخل عوامل الانتاج الكويتية من الخارج) له أهميته الكبرى في الإقتصاد الكويتي ، وإذا كانت نسب التغطية تبين تقارباً في الأعوام ١٩٨٦/ ١٩٩٠ ، إلا أن هذه النسب اختلفت في عام ١٩٩١ مما يعني أن الغزو قد تسبب في اختلاف هذه النسب حيث أن التحويلات من داخل الكويت للخارج أصبحت كبيرة جداً إضافة إلى التحويلات إلى الداخل التي تأثرت خلال ١٩٩٠ بعملية الحظر الذي كان مفروضاً على الكويت وخاصة أيام الغزو والتحرير .

كما تؤكد نسبة صافي الدخل من الخارج إلى الصادرات أهميتها بالنسبة للاقتصاد الكويتي ، فرغم أن الصادرات في معظمها صادرات نفطية ، إلا أن هذه الدخول تعتبر المصدر الثاني للدخل ، وقد أصبحت المصدر الأول أثناء فترة الاحتلال والتحرير ونعتقد أن الاتجاه نفسه في الأعوام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، حتى مع انخفاض تحويلات عوائد عناصر الإنتاج غير الكويتي

للخارج باعتبار أن الغالبية العظمى قامت بالتحويل بعد التحرير مباشرة إضافة لانخفاض الصادرات الكويتية النفطية التي دعم انخفاضها وانخفاض مساهمتها في مجمل الناتج المحلي انخفاض أسعار النفط العالمية (التقرير الموحد ، ١٩٩٠) .

٣ ـ الصادرات والواردات

وقد كان تطورهما كما يلي (بالاسعار الجارية وملايين الدولارات)

جدول رقم (٦) الصادرات والمستوردات (مليون دولار)

السنة	الصادرات	المستوردات
١٩٨٦	٨٣٦٦,٠	٨٤٤١,٤
١٩٨٧	٩٢٥٧,٦	٨٧٤٠,٧
١٩٨٨	٩٨٤٤,٠	٨٨٨٧,٠
١٩٨٩	١٢٦٨٣,٠	١٠٣٧٥,٠
١٩٩٠	٦٥٠٢,٨	٥٥٦٥,٠
١٩٩١	١٧٩٤,١	٤٣٩٧,٣

المصدر : نفس المصدر السابق .

من واقع أرقام الجدول أعلاه يتبين الضرر الكبير في الصادرات الذي سببه الغزو ، مما يؤكد أن غالبية الصادرات الكويتية هي صادرات نفطية ، حيث مع عام ١٩٩١ وبعد التحرير وعودة الموانئ ووسائل النقل البحرية للعمل لم ترتفع الصادرات إلا بمبلغ ضئيل لم يتجاوز ١٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٩ ، أي أن هناك خسائر بفقدان الصادرات قاربت / ١١/ مليار دولار .

وأما ما يتعلق بالمستوردات فنجد أيضاً الانخفاض الحاد فيها في عامي ١٩٩٠/ ١٩٩١ عما كانت عام ١٩٨٩ ، ونظراً لغياب التركيب الهيكلي للمستوردات نتساءل ترى هل هذه المستوردات هي معدات عسكرية أم سلع استهلاكية ضرورية؟ نعتقد أنها مزيج من الاثنين إلا أنها ـ حسب رأينا ـ لن تكون سلعاً استثمارية أو إنتاجية مما يعني أن الغزو تسبب في تعطيل استيرادات وسائل الانتاج وأدى لضياع فرص استثمارية وإنتاجية على الاقتصاد الكويتي .

٤ ـ الاستهلاك والاستثمار

يبين لنا الجدول التالي تطور الاستهلاك بشقيه الخاص والعام وكذلك الاستثمار لنتعرف على أثر الغزو على هذين المتغيرين الأساس في الطلب النهائي الكلي .

جدول رقم (٧) الاستهلاك والاستثمار ٨٦/٩١ بالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنة	الاستهلاك			الاستثمار	٪من م .ن .ج	
	الخاص	العام	المجموع		استهلاك	استثمار
١٩٨٦	٨٨٥٤,٦	٤٩٥١,٨	١٣٨٠٦,٤	٣٣٩١,٦	٨٠,٦	١٩,٨
١٩٨٧	٩٣٥٠,٩	٥٣٠٩,٠	١٤٦٥٩,٩	٣٦٦١,٤	٧٧,٨	١٩,٤
١٩٨٨	١٠٧١٠,٥	٤٨٤٤,٥	١٥٥٥٥,٠	٣٥١٤,٠	٧٧,٦	١٧,٥
١٩٨٩	١٠٧٦٧,٠	٥٤٥٩,٠	١٦٢٢٦	٤٥٤٨,٠	٧٠,٣	١٩,٧
١٩٩٠	٧٢٤١,٤	٢٨١٦,٩	١٠٠٥٨,٣	٢٥١١,١	٧٤,٤	١٨,٥
١٩٩١	٩٧٧٩,٥	٤٦٠٨,٣	١٤٣٨٧,٨	٢٧٤٣,٩	٩٩	١٨,٩

المصدر : نفس المصدر السابق .

يلاحظ من الجدول أعلاه الضرر الذي أصاب الاستهلاك الكويتي بشقيه الخاص والعام وخاصة في ١٩٩٠ عام الغزو وخاصة أن الضرر وقع في الربع الأخير فقط من عام ١٩٩٠ ، ويلاحظ أن الاستهلاك بشقيه قد عاود الارتفاع بشكل ملحوظ تماماً في عام ١٩٩١ وقد يكون ذلك بسبب عمليات النهب والسلب التي تعرضت لها خاصة فعاليات القطاع التجاري الخاص وكذلك المؤسسات الحكومية ومستودعاتها مما لزم التعويض عنها عام ١٩٩١ بعد التحرير .

ويلاحظ أنه رغم إحتفاظ الاستثمار بنسبة من مجمل الناتج المحلي إلا أن انخفاضاً كبيراً حدث في القيمة المطلقة جعلت قيمة الاستثمارات تقارب نصف ما كانت عليه عام ١٩٨٩ ، ويلاحظ من التطور أن الاستثمار كان بارتفاع مضطرد بين الأعوام ١٩٨٦ / ١٩٨٩ وهذا يعني

أن قطاعاً هاماً من قطاعات الإنفاق على مجمل الناتج المحلي قد أصيب بالضرر البالغ ، هذا الضرر الذي سينعكس دون شك على الإنتاج المحلي في السنوات القادمة ، حيث أن الاستثمار هو محرك عملية النمو الإقتصادي . .

١/ ٥/ ب ـ الآثار الاقتصادية لمتغيرات جانب الدخل (العرض)

لقد شملت الآثار الاقتصادية للغزو الجانب الآخر من النشاط الاقتصادي والمتمثل في متغيرات العرض . فقد تأثر القطاع الأول الذي يشمل الصيد والغابات والزراعة وكان هناك خسائر في الانتاج ، حيث انخفض الناتج في عام ١٩٩١ عما كان عليه في عام ١٩٨٩ بمقدار ٩٦٪ أي ما يقارب / ١٠٠ / مليون دولار وهذا يعني أن الغزو قد أدى لزيادة الانكشاف الغذائي بشقيه النباتي والحيواني .

كما تأثر قطاع الصناعات الاستخراجية والذي كان يمثل حوالي ٣٥٪ من مجمل الناتج المحلي في السنوات السابقة للغزو ، وأصبح يحتل فقط ما نسبته ١٨٪ وكان هناك ضياع على الاقتصاد الكويتي في هذا القطاع بين عام ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ما يقارب / ٦٥ , ٦/ مليار دولار .

وكذلك الأمر في قطاع التشييدات الذي ابتدأ بالاستقرار في فترة ما قبل الاحتلال ، إلى أن جاء الغزو لنجد أن نشاط هذا القطاع قد ارتفع بشكل ملحوظ ، فبعد أن كانت نسبة مساهمة القطاع في مجمل الناتج المحلي لعام ١٩٨٩ لا تتجاوز ٣ , ٢٪ ارتفعت في عام ١٩٩١ لتصبح ٦٪ وذلك كتقديرات أولية بعد عملية التحرير ، وبسبب الدمار والخراب الذي ألحقه المحتل بمنشآت الإقتصاد الكويتي والتي ستحتاج إلى إعادة بناء وترميم .

وينطبق نفس التحليل الخاص بقطاع التشييدات على قطاع الصناعات التحويلية التي تأثرت بدورها . وكانت خسائر الاقتصاد الكويتي في هذا القطاع بين عامي ١٩٨٩ / ١٩٩١ تعادل / ٢٣٩ , ١/ مليار دولار .

وفي قطاع النقل نجد أن الصورة تختلف إلى حد ما ، حيث زادت مساهمة هذا القطاع بين عامي ٨٩/ ٩١ بما يقارب / ٦٠/ مليون ويعد ذلك برأينا إلى أن عمليات إعادة الأعمار تتطلب المزيد من نقل البضائع والمواد الأولية ونصف المصنعة والجاهزة وكذلك الركاب ، مما انعكس بالزيادة . ونفس الأمر ينطبق على قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي ارتفعت مساهمته لنفس الفترة بما يقارب / ٤٥/ مليون دولار .

كما شهد قطاع التمويل والتأمين زيادة لنفس الفترة تقدر بـ/ ٣٤ , ١٠/ مليار دولار ، قد

يكون سببها العودة الجزئية للعمل المصرفي وشركات التأمين بعد عملية التحرير ، إضافة لارتفاع نفقات التأمين والنقل بسبب مخاطر الحرب .

وفي قطاع الإسكان والخدمات الحكومية غابت الاحصاءات للأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، وانعكس ذلك برأينا برقم تجميعي يتعلق بالخدمات الأخرى التي شهدت ارتفاعاً كبيراً جداً بين عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩١ يقارب / ٤/ مليار دولار ، مما يعني أن هذا الرقم يشمل قطاع الإسكان والخدمات الحكومية ، وهذا الارتفاع ناجم عن الجهود الحكومية المبذولة في سبيل إعادة قطاع الإسكان والخدمات الحكومية إلى ما كان عليه ، وتعني الزيادة أن هذه المبالغ / ٤/ مليار دولار ليست تراكماً رأسمالياً ، وإنما فرصة ضائعة سببها الغزو ، تضاف إلى الخسائر الاقتصادية .

كما يلاحظ أن بند صافي الضرائب غير المباشرة يأتي بالسالب في السنوات ١٩٩٠ و١٩٩١ ، مما يعني أن الدولة الكويتية تتحمل إعانات إنتاج مرتفعة لتخفض تكلفة الإنتاج وتدفع عجلة الإنتاج في كثير من النشاطات الاقتصادية نحو الأمام وهناك من الخسائر في هذا المجال بين عامي ١٩٨٩/ ١٩٩١ ما تقارب / ١٥٠/ مليون دولار ، وقد ترتفع هذه الأرقام في السنوات التالية للتحرير إلى أن يستقر وضع النشاط الاقتصادي مستقبلاً .

إن ما سبق يؤكد أن الغزو العراقي أدى بالفعل إلى خلل في التركيب الهيكلي الاقتصادي الكويتي . وقد أصاب هذا الخلل جميع مناحي الحياة الاقتصادية الكويتية دون استثناء ، سواء كان ذلك في جانب متغيرات الطلب أم في جانب متغيرات العرض التي ذكرناها سابقاً والتي يبين أرقامها الجدول التالي :

جدول رقم (٨) مجمل الناتج المحلي حسب القطاعات وبالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنوات	صيد وغابات زراعة	ص . استخراجية	قيد	ص . تحويلية	كهرباء ماء غاز*	نقل مواصلات	تجارة مطاعم فنادق	تمويل تأمين	اسكان	خدمات حكومية	خدمات أخرى	م .ن .ج . (الكلفة)	ض* غ م	م .ن . المحلي
١٩٨٦	١٧٧,٨	٦٣٠٩,٨	٥٣٤,٤	١٩٠٥,٨	(٣٢٢)	٨٥٨	١٦١١	٨٠٠	٨٠٩	٣٧٨٨	٤٤٩	١٦٩٢٠	٢٠٣	١٧١٢٣
١٩٨٧	٢٢٢,٦	٧١٦٤,٨	٤٣٧,٩	٢١٧٥,٢	(٣٨٤)	٩١٥	١٧٢٣	٩٣٣	٨٥٤	٤١٠٧	٤٨٥	١٨٦٣٤	٢٠٥	١٨٨٣٨
١٩٨٨	١٧٠	٦١٦٦	٥٤٩	٢٧٠٧	(١٥٢)	٩٤٤	١٨٩٥	٥٥٧	٢٣٨٧	٤١٢٠	٤٦٦	١٩٨١٨	٢٠٨	٢٠٠٢٦
١٩٨٩	١٥٦	٩٤٤٣	٥٢٧	٣٣١٥	(١٤٧)	٩٢٧	١٨٩٠	٤٨٩	١٩٢١	٣٩١٢	٤٥٠	٢٢٨٨٢	٢٠١	٢٣٠٨٢
١٩٩٠	١٠٣	٦٠٤٦	٢٧٥	١٤٧٧	(١٠٣)	٥٥٠	١٢٧٠	١٣٤٠	–	–	٢٧١٤	١٣٦٧٢	(١٦٥)	١٣٥٠٧
١٩٩١	٥٣	٢٧٩٧	٨٧٩	٢٠٧٦	(١٤١)	٩٨٥	١٩٣٥	١٥١٣	–	–	٤٤٨٥	١٤٥٨٢	(٥٣)	١٤٥٢٩

* الأرقام بين قوسين تعني قيم سالبة

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة .

١/ ٥/ جـ ـ الآثار الاقتصادية على العائدات النفطية

إن كان ما سبق قد أعطى تحليلاً لآثار الغزو على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فإن هذه الآثار امتدت لتشمل أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية بالنسبة للاقتصاد الكويتي «النفط» ونجم عن الغزو وعمليات التحرير أن تضرر هذا القطاع وانخفضت عائداته بشكل كبير وهي العائدات الأساسية وإذا كانت الأرقام المتاحة عن عام ١٩٩٠ تبين أن الخسائر التي تمثلت بانخفاض العائدات عن عام ١٩٨٩ قدرت بـ/ ٣,٣٨٥/ مليار دولار وهذا فقط عن الربع الأخير من عام ١٩٩٠ ، وطبعاً سيكون الضرر أكبر من ذلك في عام ١٩٩١ ، إضافة إلى أن إنتاج النفط نفسه وكذلك الغاز المسوق قد انخفض بصورة ملحوظة كما يتبين من الجدول التالي :

جدول رقم (٩) عائدات وإنتاج النفط والغاز المسوق

السنة	عائدات النفط	انتاج النفط	الغاز المسوق
١٩٨٦	٦١٣٠	١٤١٦	–
١٩٨٧	٦٢٣٧	٩٧٢	٤٧٨٠
١٩٨٨	٦٧٧٥	١٣٩٧	٦٨٤٠
١٩٨٩	٨٩٢٠	١٧٤١	٨١٦٠
١٩٩٠	٥٥٣٥	١١٦١	٥٢٣٠
١٩٩١	—	١١٨	—

المصدر : المصدر السابق .

١/ ٥/ د ـ الآثار الاقتصادية على متغيرات المالية العامة للدولة

إن المتتبع لإحصاءات المالية العامة للإقتصاد الكويتي بين الأعوام ١٩٨٥ / ١٩٨٩ يتبين أن الايرادات العامة تتزايد بشكل معقول وأن النفقات العامة تتزايد أيضاً بنسب التطور الطبيعي لما يجب على الدولة أن تقدمه ويلاحظ أيضاً مستوى استقرار النفقات العامة الذي تراوح خلال الفترة ٨٥/ ٨٩ حول / ١٠/ مليار دولار مما يمكن معه الاستنتاج أن وضع الإنفاق العام مستقر ويخدم مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة . إلا أنه مع فترة الغزو والتحرير نجد أن

هناك قفزة نوعية كبيرة جداً فهناك ارتفاع بحوالي / ٢/ مليار دولار في عام ١٩٩٠ عن عام ١٩٨٩ . وهذه الزيادة تتعلق أيضاً بالربع الأخير لعام ١٩٩٠ ، أما في عام ١٩٩١ فنجد أن الزيادة جاوزت / ١١/ مليار دولار عما كان عليه الأمر عام ١٩٨٩ مما يعني أن هناك خسائر تمثلت بزيادة النفقات العامة كان وراءها الغزو العراقي ومجموعها يتجاوز / ١٣/ مليار دولار تكبدتها الميزانية العامة للحكومة الكويتية وبالتالي الموارد الاقتصادية الكويتية والشعب الكويتي وذلك لإعادة الإعمار لما دمرته أعمال الغزو والاحتلال والتعويض عن السلب والنهب الذي حدث إبان تلك الفترة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النفقات العامة لعام ١٩٩١ جاوزت بحجمها حجم إجمالي الناتج المحلي للدولة في هذا العام وشكلت ما نسبته ١٥١٪ من الناتج ، كما أنه حتى لو أخذنا بعين الاعتبار الإيرادات العامة للدولة في ذلك العام فإننا نجد أن عجز الميزانية العامة والبالغ / ١٩,١٢١/ مليار دولار قد امتص مجمل الناتج المحلي وشكل ما نسبته ١٣١٪ من الناتج . وهذا ما تبينه لنا أرقام الجدول التالي :

جدول رقم (١٠) مؤشرات متغيرات المالية العامة (مليون دولار)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز/ الفائض	٪ العجز من مجمل الناتج المحلي
١٩٨٥	٧٠١٩	١٠٣٢٩	(٣٣١٠)	(١٥,٤)
١٩٨٦	٥٣٣٧	٩٧٩٨	(٤٤٦١)	(٢٥,٣)
١٩٨٧	٧٢٧٤	١٠٠٧٢	(٢٧٩٨)	(١٢,٧)
١٩٨٨	٧٦٣٨	١٠٧٤٨	(٣١١٠)	(١٥,٥)
١٩٨٩	٩٩١٢	١٠٥٤٠	(٦٢٨)	(٢,٧)
١٩٩٠	٧٤٣٦	١٢٤٨٤	(٥٠٤٨)	(٣٧,٤)
١٩٩١	٢٧٥٤	٢١٨٧٥	(١٩١٢١)	(١٣١,٦)

المصدر : المصدر السابق

يتبين مما سبق غيضاً من فيض الآثار الاقتصادية للغزو العراقي على الفعاليات الاقتصادية الكويتية . وقد يأتينا أحد المضللين باستخدام الأرقام والاحصاءات ليقدم لنا متوسط نصيب الفرد في مجمل الناتج المحلي في الكويت بالفترة ٨٦/ ٩١ حيث نجد أن هذا المتوسط بلغ مستوى قياسياً مرتفعاً عن جميع السنوات السابقة حيث وصل إلى / ١٣٢٠٦/ دولار ، بينما كان يتراوح بين ١٩٨٦/ ١٩٨٩ بين ١٠٠٠٠ ـ ١١٠٠٠ دولار إن ما يفسر هذا الارتفاع هو الانخفاض الحاد في عدد السكان في الكويت الذي نشأ بسبب الغزو وهذا ما تبينه أرقام الجدول التالي والتي ترد على مزاعم هذا البعض الذي يدس السم في الدسم .

جدول رقم (١١) دخل الفرد وعدد السكان ومعدلات نموها

السنة	متوسط دخل الفرد / دولار	معدول النمو	عدد السكان / مليون	معدل النمو
١٩٨٦	٩٩٨٣	-	١,٧٩	-
١٩٨٧	١١٨٠٧	١٩,٥	١,٨٧	٤,٤٧
١٩٨٨	١٠٢١٦	(١٣,٥)	١,٦٩	٤,٨١
١٩٨٩	١١٢٦٠	١٠	٢,٠٥	٤,٥٩
١٩٩٠	٦٢٩٥	(٤٤)	٢,١٤	٤,٤٩
١٩٩١	١٣٢٠٦	١٠٩	١,١٠	(٤٨,٦)

المصدر : من واقع أرقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة

ثانياً : الآثار الاقتصادية للغزو على الاقتصاد العراقي :

يمكن القول أن العراق بمغامرته الفاشلة بكل المقاييس قد قام بعملية تدمير الذات فيما بقي من مقدرات وموارد الاقتصاد العراقي المترنح بعد خروجه من مغامرته الخاسرة الأولى ، ذات الثمان سنوات ، في حربه مع إيران واستنزاف هذه الحرب الجزء غير اليسير من الموارد

الاقتصادية البشرية والمادية على حد سواء في المجهود الحربي ، والتي تجاوزت الـ/ ٤٠٠/ مليار دولار .

لقد أدى الغزو العراقي لاضطرابات في الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية وعلى رأسها الكويت والعراق . فالعراق كان المعتدي والضحية معاً إذ أن الاقتصاد العراقي لم يستطع أن يعوض جزءاً من خسائر حربه مع إيران . وضغط الاستهلاك الى الحد الذي تجاوز حد الكفاف وذلك حتى في أكثر السلع الأساسية كالارز والدقيق مثلاً . ففي نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٠ أعلنت وزارة التجارة العراقية أن نصيب المواطن العراقي من هاتين المادتين وصل الى نصف كيلو غرام فقط شهرياً مما أدى لوجود تعامل محموم بالسوق السوداء واستنفاذ مدخرات أفراد المجتمع الهزيلة أصلاً (الجرائد العالمية ، ٤/ ١٢/ ١٩٩٠) .

قد يعترينا الأسى ونحن نتحدث عن دمار الاقتصاد العراقي الذي كان يمتلك الموارد الوفيرة وذلك بسبب مغامرات النظام الفاشلة المتتالية ، وبدلاً من أن يكون العراق قوة اقتصادية تدعم مسيرة التنمية ، وجدناه يهدر موارده ويصبح في عداد الدول المدينة ولأمد ليس بالقصير .

فمن النتائج الاقتصادية المباشرة تدمير القوة العسكرية العراقية التي أنفق عليها مليارات الدولارات من ثروات العراق نفسه ، وثروات الاقتصاديات العربية الخليجية التي حصل عليها النظام العراقي في شكل مساعدات ضخمة من دول مجلس التعاون وخاصة أثناء حربه مع إيران .

كذلك فقد أدى القصف الجوي للأراضي العراقية أثناء حرب التحرير إلى خسائر مباشرة في البنية التحتية والمواصلات والمنشآت البترولية ومصانع السلاح وغيرها من المصانع قدرت قيمتها بـ/ ١٣٠/ مليار دولار (جريدة الحياة . ١٥/ ٤/ ١٩٩٠) .

لقد دمرت الحرب العراق بمنشآته العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وإن كان من الصعوبة بمكان معرفة الخسائر والدمار الذي وقع على الاقتصاد العراقي ، فقد يكون من الأصعب تقدير ومعرفة التكلفة الاقتصادية والوقت ومصادر التمويل اللازمة لإعادة الأعمار وإزالة الدمار والخراب الذي حل بالاقتصاد العراقي .

وقد جاء في تقرير للبنك المركزي الفرنسي عن الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج ، أن تكلفة إعادة الأعمار للاقتصاد العراقي ، وعودة مستويات الانتاج الى ما كانت عليه قبل الحرب تتطلب من حيث التكلفة الزمنية أعواماً عديدة ومن حيث التكلفة مبالغ طائلة تصل الى / ٢٠٠/ مليار دولار (الحياة ، ١٦/ ٤/ ١٩٩١) .

إلى جانب تكاليف إعادة الإعمار السابقة يضاف إلى الآثار الاقتصادية الديون الخارجية التي ترتبت على الاقتصاد العراقي والتي كانت في غالبيتها لتمويل عمليات التسليح والعمليات العسكرية التي سبقت غزو الكويت وقد مولتها دول غربية والاتحاد السوفيتي سابقاً والسعودية والكويت ، مما يعني زيادة العبء على الاقتصاد العراقي وعلى أفراد الشعب العراقي الذي سيدفع هذه الديون من مواردها المحلية عوضاً عن استغلالها في عملية التنمية العراقية بكافة أبعادها .

وبالنسبة للديون الخارجية ، فكما هو معلوم ، فقد أكد مجلس الأمن الدولي أن العراق سيكون مسؤولاً بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الأضرار البيئية ، واستنفاد الموارد الطبيعية أو الأضرار التي تقع على الدول أو رعاياها من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت . (مجلس الأمن الدولي القرار ٦٧٤ تاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠) .

أي أن الاقتصاد العراقي أصبح مسؤولاً عن دفع :

١ ـ قيمة جميع الممتلكات الكويتية المنهوبة أثناء فترة الغزو والتعويض عن تلك التي اهتلكت أو استهلكت .

٢ ـ تعويض الكويت عن جميع الأضرار الناجمة عن الغزو بما في ذلك الأضرار البيئية واستنفاذ الموارد الطبيعية المسببة بحرائق آبار النفط وضخ النفط الخام في مياه الخليج (اقبال الرحماني ، ١٩٩٣) .

٣ ـ تعويض الحكومات والشركات والرعايا الأجانب عن أضرارهم نتيجة الغزو .

٤ ـ رد جميع الديون المترتبة على العراق قبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠ والتي أعلن النظام العراقي نيته بعدم ردها .

وإذا كان حصر إجمالي الأضرار والخسائر الواردة أعلاه صعباً لحد ما فهذا لم يمنع البعض من القيام ببعض التقديرات لها والبالغة حوالي / ٢٠٠/ مليار دولار ، حيث قامت جامعة جورج تاون بدراسة جاء فيها أن خسائر الدول العربية بسبب المغامرة العراقية بلغت / ٤٣٨/ مليار دولار منها ٢٤٠ مليار أضرار الاقتصاد الكويتي / ١٢٠/ مليار دولار اضرار الاقتصاد العراقي ، / ٤٠/ مليار قيمة الأسلحة المدمرة والأعتدة المستخدمة في الحرب عدا عن الأضرار الأخرى ، والخسائر البشرية غير القابلة للتقدير (جريدة البيان ، ٢٤/ ٤/ ١٩٩١) .

ونخلص في هذه العجالة لحصر الآثار الاقتصادية على الاقتصاد العراقي ، الى أن الموارد العراقية والبترول العراقي سيكونان مرهونان لفترة ليست بالقليلة لدفع ما دمرته الحرب في العراق والكويت ويكفي أن نعلم أن دخل العراق من البترول في السنوات ١٩٧٩/ حتى منتصف ١٩٩٠ جميعه لم يتجاوز / ١٦٥/ مليار دولار (مرفق الجدول اللاحق) لنستنتج مبدئياً الفترة الزمنية اللازمة لسداد ديون وأضرار المقامرة العراقية الخاسرة .

جدول رقم (١٢) دخل العراق من البترول ٧٩/ ١٩٩٠م

السنة	الدخل (مليار دولار)
١٩٧٩	٢١,٣٨٢
١٩٨٠	٢٦,٢٩٦
١٩٨١	١٠,٤٢٢
١٩٨٢	١٠,١٠٤
١٩٨٣	٩,٩٠٠
١٩٨٤	١١,٩٩٢
١٩٨٥	١١,٣٨٠
١٩٨٦	٧,٢٣٨
١٩٨٧	١١,٣٠٠
١٩٨٨	١١,٤٠٠
١٩٨٩	١٥,٤٠٠
١٩٩٠	١٧,٧٧٠
المجموع	١٦٤,٥١٤

المصدر : مجلة أكتوبر العدد ٧٢٤ / أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ ، ص٤

ثالثاً : الانعكاسات على اقتصاديات باقي دول مجلس التعاون .

كان للغزو العراقي انعكاسات اقتصادية على دول مجلس التعاون تفاوتت في الشدة بين دولة وأخرى ، وسنتناول بشيء من التفصيل هذه الآثار وفق توفر المعلومات عن تلك الدول .

٣/ ١ ـ المملكة العربية السعودية :

تعتبر السعودية ثاني الدول المتضررة من الغزو العراقي للكويت وقد انعكست أضرارها الاقتصادية فيما يلي :

١ ـ تخصيص جزء من مواردها الاقتصادية للمساهمة في تكاليف حرب التحرير والتي قدرت بما يقارب / ٣٠/ مليار دولار (الفارس ، ١٩٩٣) .

٢ ـ إعادة إعمار وترميم المنشآت والمباني ومصافي النفط التي تضررت في بعض المدن السعودية وخاصة مدينة الرياض .

٣ ـ الأضرار البيئية الناجمة عن تدفق النفط الخام في مياه الخليج وما ستتحمله السعودية من نفقات تنظيف مياه الخليج ، إضافة للخسائر الاقتصادية المتمثلة في نفوق الكائنات البحرية وتلوث المياه المستخدمة في محطات تحلية المياه ، وأضرار محطات التحليج نفسها .

٤ ـ الأضرار الاقتصادية غير المباشرة الناشئة عن تغطية السعودية لحاجة السوق العالمي من النفط لتعويض نقص الانتاج في كل من العراق والكويت ، حيث ارتفع الانتاج في عام ١٩٩٠ بنسبة ٥ ,٢٧٪ عما كان عليه عام ١٩٨٨ .

كما ارتفع الانتاج بنفس النسبة تقريباً بين عامي ٩٠/ ٩١ بينما كان الانتاج شبه ثابت في الأعوام ٨٨/ ٨٩ (التقرير العربي الموحد ، ١٩٩٢) . رغم أن السعودية قد استفادت ظاهرياً من الارتفاع المؤقت لأسعار البترول أثناء فترة الاحتلال والتحرير ، (٣٠ـ٣٥ دولار للبرميل) إلا أن هذه الاسعار سرعان ما عاودت الانخفاض بعد حرب التحرير (١٥ـ١٦ دولار للبرميل) ، وقد أدى ذلك لحرمان المملكة العربية السعودية من احتمال الارتفاع المستقبلي لأسعار البترول بسبب زيادة الاستهلاك العالمي مع استمرار نقص المعروض العالمي ، فالسعودية باعت كميات كبيرة بأسعار متدنية نسبياً . حيث أنه لو لم تعوض السعودية النقص من العرض في السوق النفطي العالمي الناجم عن التوقف المؤقت في انتاج الكويت والعراق فان العرض سينخفض كثيراً مما سيؤدي لارتفاع الأسعار دون شك ، وهذا بدوره سيعود بالفائدة على جميع الدول المنتجة للنفط بما فيها السعودية . فالتزام السعودية بتعويض النقص في العرض الحق الضرر بإيراداتها

الاقتصادية الناتجة عن بيع النفط في الحاضر من جهة وفي المستقبل من جهة أخرى حيث أن مخزونها قد انخفض والذي كان يمكن بيعه بأسعار مستقبلية مرتفعة .

٥ ـ تحمل النفقات الضخمة اللازمة لبناء قوة عسكرية دفاعية متطورة تحسباً لعدوان مماثل في المستقبل مما سيؤثر سلباً على تخصيص الموارد الإقتصادية سواء في المملكة أم في دول الخليج الأخرى التي تستثمر السعودية فيها ، أو الدول الأخرى التي تقدم لها السعودية بعض المعونات المالية أو الاستثمارية التنموية .

ومن المؤكد أن العائدات الاقتصادية للمبالغ التي ستنفقها السعودية على التسلح أقل بكثير مما لو وجهت هذهٔ المبالغ لأغراض تنموية داخل المملكة . بل وإن هذه المبالغ هي هدر للموارد الاقتصادية والبشرية ، وما قام به العراق في هذا المجال لدليل مؤكد على فشل نتائج الإنفاق العسكري .

وبالعودة الى إحصاءات المالية العامة للمملكة نجد أن العجز في الميزانية الحكومية في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ لم يتعد / ٩/ مليار دولار بينما وصل عام ١٩٩١ الى ما يقارب ٣٤ مليار دولار . وبالمقابل فان إيرادات عام ١٩٩١ انخفضت بما يقارب ١٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٠ ، مما يستنتج معه أن النفقات العامة قد ازدادت إزدياداً كبيراً بين عامي ١٩٩٠/ ١٩٩١ نتيجة الغزو ، إذ بلغت نسبة الزيادة في النفقات العامة لهذه الفترة ما يقارب ٣٣٪ (١٨ مليار تقريباً) . ويعزى السبب في ارتفاع العجز لاستثمار السعودية مبالغ ضخمة في القطاع النفطي لزيادة إنتاجها ، إضافة للمنح المتنوعة الممنوحة للدول المنكوبة ، وكذلك المبالغ التي سددتها للقوات الأجنبية المشاركة في عملية التحرير .

وهذا ما يبينه الجدول التالي : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٢)

جدول رقم (١٣) متغيرات المالية العامة ٨٩/ ٩١ (مليون دولار)

السنة	الايرادات	النفقات العامة	العجز
١٩٨٩	٣٢٤٢٤	٤١٣٥٤	(٨٩٣٠)
١٩٩٠	٤٥٧٨٢	٥٤٦١١	(٨٨٢٩)
١٩٩١	٣٨٦٥٥	٧٢٥٤٣	(٣٣٨٨٨)

وبمقارنة النفقات العامة للمملكة مع تقديرات العائدات النفطية المبينة في الجدول اللاحق ، نتبين أن ارتفاع الايرادات النفطية بسبب زيادة الإنتاج لم تغط النفقات العامة ، مما يعني أن هناك آثارها اقتصادية سلبية للغزو تكمن حتى مع ارتفاع المبيعات النفطية . وفي ارتفاع نسبة العائدات النفطية إلى مجمل الناتج المحلي السعودي .

جدول رقم (١٤) العائدات النفطية (مليون دولار)

السنة	الايرادات	النفقات العامة	العجز
١٩٨٨	١٣٠٩٥	٧٦١٤٠	١٧
*١٩٨٩	١٧٨٩١	٨٢٩٩٧	٢١,٥
*١٩٩٠	٣٩٤١٥	١٠٤٦٧١	٣٧,٦
**١٩٩١	٤٦٦٩٠	١٢١٢٦	٤١,٦

المصدر : التقرير العربي الموحد ١٩٩٢

٣/ ٢ ـ دولة الامارات العربية المتحدة :

إن الآثار الاقتصادية لدولة الامارات لا تخرج في مجملها عن إطار الآثار في المملكة العربية السعودية ، فيما عدا عدم تعرض الإمارات ـ والشكر لله ـ لهجوم مباشر وتدمير لبعض المنشآت ، وكما تدل إحصاءات العائدات النفطية فيلاحظ زيادة فيها في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ عما كانت عليه عام ١٩٨٩ وبنسبة ٥٠٪ تقريباً اذا قدرت في عام ١٩٩٠ وكذلك ١٩٩١ بما يقارب / ٤ , ١٥/ مليار دولار بعد أن كانت عام ١٩٨٩ حوالي / ٣ , ١٠/ مليار (التقرير العربي الموحد ، ١٩٩٢) ، إلا أن هذه الزيادة رافقها زيادة ملحوظة في النفقات العامة بين عام ١٩٨٩ وكل من عامي ١٩٩٠/ ١٩٩١ بنسبة ٤٦٪ حيث كانت عام ١٩٨٩ مبلغ / ٩/ مليار دولار لترتفع في كل من عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ الى / ٢ , ١٣/ مليار دولار أي أن العائدات النفطية ارتفعت بنسبة ٥٠٪ وارتفعت النفقات العامة بنسبة ٤٦٪ ويبين الجدول التالي تلك التطورات .

جدول رقم (١٥) (مليون دولار)

السنة	العائدات النفطية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز
١٩٨٨	٤١٤١	٥٧٣٠	٨٤٠٧	(٢٦٧٧)
١٩٨٩	١٠٣٦٠	٦٢١٤	٩٠٠٨	(٢٧٩٤)
١٩٩٠	١٥٣٢٠	١١٠٠١	١٣١٥٧	(٢١٥٦)
١٩٩١	١٥٣٩٠	١١٦٩٤	١٣١٧٨	(١٤٨٤)

٣/ ٣ ـ دولة البحرين :

وتعتبر البحرين من الدول المتضررة جداً من الغزو : فالنشاط المصرفي الذي يعتبر رافداً مهماً للدخل المحلي إذ يشكل حوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ، فقد تأثر هذا القطاع بشكل ملحوظ نتيجة الغزو واقفال العديد من المؤسسات المالية والتجارية مكاتبها بشكل نهائي أو مؤقت ، وتسريح العمال والموظفين ، كما لجأ المصرف المركزي (وكالة نقد البحرين) إلى إيقاف إصدارات سندات الخزينة الأسبوعية دعماً للسيولة المحلية في السوق ، وقد ظهرت صعوبات في تمويل العجز في موازنة الحكومة ، حيث لجأت الحكومة لتخفيض وابقاء نفقاتها العامة في عام ١٩٩١ كما كانت عليه عام ١٩٩٠ (٤ , ١) مليار دولار . وسعت لزيادة إيراداتها العامة لتصبح ٧ , ١١ مليار عام ٩١ بعد أن كانت / ١١/ مليار عام ١٩٩٠ محاولة بذلك تقليص العجز في الميزانية الحكومية .

إضافة لذلك هناك الخسائر الاقتصادية المتمثلة بالأضرار التي لحقت ببعض المنشآت الاقتصادية نتيجة بعض الأعمال الحربية إضافة للآثار الاقتصادية المشتركة الناجمة عن الأضرار البيئية ، وتلوث مياه الخليج وأثر ذلك على محطات تحلية المياه .

٣/ ٤ ـ دولة قطر :

تدخل دولة قطر أيضاً في إطار الآثار السلبية المنوه عنها في دولة البحرين والإمارات ، إلا أن دولة قطر تتميز بزيادة إيرادات النفط فيها عما هو عليه الحال في البحرين ، مما يعني أن التكاليف الاقتصادية عليه ستكون أخف مما هي في البحرين .

٣/٥ ـ سلطنة عمان :

وتعتبر الدولة الخليجية الأقل تضرراً بحرب الخليج بسبب موقعها الجغرافي البعيد عن ساحة الأحداث ، وبالتالي أضرارها البيئية أقل نسبياً مقارنة بدول الخليج الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الآثار الاقتصادية أقل وضوحاً أيضاً حيث لم يتأثر الاقتصاد العماني كثيراً بتقلب أسعار النفط بسبب الغزو لأن نسبة مساهمة ايرادات النفط في الناتج المحلي ثابتة إلى حد ما ولم يلاحظ فيها تغيرات كبيرة بين الأعوام ١٩٨٧/١٩٩١ .

وذلك كما يتبين من أرقام الجدول التالي :

جدول رقم (١٦) العائدات ومجمل الناتج المحلي (مليون دولار)

السنة	الايرادات	النفقات العام	العجز
١٩٨٧	٣٢٠٩	٧٧٢٤	٤١,٥
١٩٨٨	٢٥٨٤	٧٦١٠	٣٤
١٩٨٩	٣١١٤	٨٤٠٢	٣٧
١٩٩٠	٤٤٢٥	١٠٥٣٦	٤٢
١٩٩١	٣٩٤٢	١٠٢٣٧	٣٨,٥

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد ١٩٩٢

كما أن سلطنة عمان تعتبر الثانية في مجال التسلح بعد المملكة العربية السعودية خاصة في الثمانينات وبداية التسعينات أي أنها غير معنية بزيادة الانفاق العسكري نتيجة الغزو كما هو الأمر في بعض الدول الخليجية الأخرى كالامارات والسعودية مثلاً . وذلك ما تبينه إحصاءات الجدول التالي :

جدول رقم (١٧) الانفاق العسكري لدول مجلس التعاون والعراق بأسعار ١٩٨٥ والنسبة من مجمل الناتج المحلي (مليون دولار)

السنة	١٩٩٠		١٩٩٠		١٩٩٠	
	الانفاق العسكري	٪من مجمل الناتج المحلي	الانفاق العسكري	٪من مجمل الناتج المحلي	الانفاق العسكري	٪من مجمل الناتج المحلي
السعودية	١٧٨٧٥	١٦,٦	٢٠٠٨٣	٢٢	١٥٩٢٦	١٧,٧
الامارات	١٢٣٢	٥,٨	٢٠٥٣	٧,٦	١٥٩٤	٤,٧
عمان	١٥٩	١٩,٧	٢٣٥١	٢١,٦	١٦٤٠	١٥,٨
البحرين	١٦١	٤,٨	١٥٦	٤,٢	٢١٠	٥
الكويت	٩٣٧	٣,٥	١٥٣٧	٧,٩	١٤٣٥(١)	٦,٥
العراق	٢٩٨٧	٦,٣	١٢٠٧٠	٢٧,٥	١٢٥٢٣	٢٠
الدول العربية	٣٤٥٣٠	١٢,٣	٥٠٣٧٥	١٦,٥	٤٩٩٥٥	١١

المصدر : الفارس ، ١٩٩٣ ص ١٢٩ ـ ١٤١

(١) تقدير مبني على انفاق السبعة أشهر الأولى

إن ما سبق قد يكون من بين الأسباب التي خففت كثيراً آثار الغزو على الاقتصاد العماني . وهذا ما تعكسه أيضاً استقرار النفقات العامة للسلطنة خلال الفترة ١٩٨٩ / ١٩٩١ ، بينما إزدادت إيراداتها العامة مما يعني انخفاض عجز الميزانية الحكومية خلال الفترة كما يتبين من احصاءات المالية العامة للسلطنة الموضحة فيما يلي :

جدول رقم (١٨) متغيرات المالية العامة (مليون درهم)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز الحكومي
١٩٨٩	٣٨٧٣	٤٣٣٢	(٤٥٩)
١٩٩٠	٥٣٧٣	٤٩٠٩	(٤٧٠)
١٩٩١	٤٨٣٨	٤٨٥٩	(٢١)

رابعاً : آثار الغزو الإقتصادية على بعض الدول العربية

وسنتناول بالبحث كلاً من مصر وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، وفلسطين ، واليمن والسودان .

٤/ ١ ـ مصر :

لقد تمثلت الآثار الإقتصادية السلبية على مصر في ما يلي :

ـ فقدان تحويلات المصريين العاملين في الكويت والعراق والذين تركوا أعمالهم .

ـ ودائع المصريين في العراق والكويت نتيجة سلب قوات الإحتلال الكثير من المصارف الكويتية والتي قد يتعذر معرفتها نظراً للتخريب الذي لحق بالمصارف ومقتنياتها من الحاسبات الآلية .

ـ عودة آلاف العمال (٧٠٠) ألف عامل من الكويت والعراق والأردن مما أضاف أعباء إضافية على الإقتصاد وفاقم من مشكلة البطالة ، وتشير التقديرات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مصر تكلف الإقتصاد الوطني بالمتوسط/ ٧٥٠٠/ دولار مما يعني زيادة الأعباء الإقتصادية بـ/ ٢٥ , ٥/ مليار دولار (جريدة الإتحاد ٢٠/ ٤/ ١٩٩١) .

ـ انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة ١٢٪ .

ـ خسائر في المنشآت السياحية والفنادق وشركة مصر الطيران والفعاليات الاقتصادية المعتمدة عل نشاط السياحة .

وقدرت مصر خسائرها الناجمة عن الغزو بمبلغ إجمالي / ١٧/ مليون دولار (جريدة الإتحاد ٢٠/ ٤/ ١٩٩١) .

ونتيجة لذلك فقد حصلت مصر على مساعدات واسقاط بعض الديون سواء من دول الخليج أو من بعض الدول الغربية وأمريكا .

٤/ ٢ ـ سوريا :

لم يكن هناك آثار إقتصادية مباشرة على الإقتصاد السوري ، حيث أن تكاليف إرسال القوات السورية ـ إلى السعودية قد تحملتها دول الخليج العربية . وقد يكون هناك بعضاً من الآثار الاقتصادية غير المباشرة المتمثلة ـ كما هو الحال في مصر ـ في فقدان التحويلات للعاملين في الكويت ، وعودة العمال وبعض رجال الأعمال دون أموالهم مما أدى لإحداث ضغط بشكل غير مباشر على الإنفاق الإستهلاكي الداخلي وظهور بطالة اتضحت معالمها ومظاهرها بشكل واضح في سوق العمل الحر ، حيث قدر عدد العائدين بـ/ ١١٠/ ألاف شخص (ESCWA, 1991) .

كما تحمل الاقتصاد السوري نتيجة الغزو انخفاض في الصادرات السورية وبطء في حركة الطيران إلى دول الخليج إضافة إلى تأثر الحركة السياحية بشكل ملحوظ أثناء فترة الغزو وحرب التحرير .

وإذا كانت مصر قد حصلت على بعض المساعدات وإسقاط بعض الديون بشكل معلن ، فإن ما حصلت عليه سوريا سيظهر على المدى البعيد وبشكل غير مباشر سواء من الناحية السياسية بالتقريب في المسافات بينها وبين الكتلة الغربية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بإقامة علاقات إقتصادية مع هذه الكتل وخاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي حيث كانت العلاقات الإقتصادية قوية . (جريدة الحياة ١٦/ ٤/ ١٩٩١) .

٤/ ٣ ـ لبنان :

من الآثار المباشرة للغزو على لبنان تراجع الصادرات اللبنانية لدول الخليج من المحاصيل الزراعية والغذائية خاصة أثناء الغزو والتحرير وعودة ما يقارب / ٦٠/ ألف شخص . (ESCWA.1991) وقد رجع بعض منهم للكويت بعد التحرير إلا أن لبنان استفاد من موقفه المؤيد للشرعية الكويتية الكثير من المساعدات والمنح والقروض والاستثمارات الحكومية والخاصة لاستخدامها في عملية إعادة البناء .

٣/٤ ـ الأردن

من المعلوم أن الاقتصاد الاردني يعتمد بشكل رئيسي في موارده على المعونات الخارجية الخليجية أو الأمريكية أو الغربية ، وأمام الموقف الاردني المؤيد للغزو فقد تقلصت هذه المعونات ، كما كان هناك عودة آلاف العمال وفقد الأردن المبالغ الطائلة من التحويلات الضخمة التي كان يرسلها العاملون في دول الخليج والتي كانت تشكل نسبة لا بأس بها من مجمل الناتج القومي الاردني .

كما أدى الحظر الاقتصادي على العراق لضعف الصادرات الأردنية للعراق وكذلك لاضطرار الأردن لشراء البترول من مصادر عراقية وبتكلفة أعلى وكان ذلك سبباً في زيادة عجز ميزانية المدفوعات ، وخاصة أن مستوردات الأردن حتى قبل حرب الخليج ـ أعلى من صادراته . كما توقفت حركة إعادة التصدير إلى العراق والتي كانت نشطة جداً .

وقدر المصرف المركزي الاردني في تقريره لعام ١٩٩١ حجم آثار الغزو على الاقتصاد الأردني لعام ١٩٩٠ بـ (٣ ، ١ ـ ٥ ، ١) مليار دولار .

ففي مجال التجارة الخارجية خسر الاردن من صادراته السلعية حوالي / ٢٣٠ / مليون دولار بفقدان سوقي الكويت والعراق وكذلك أسواق السعودية الهامة . وبالنسبة للمستوردات فهناك خسائر استيراد النفط العراق والمقدرة بـ / ١١٥ مليون دولار وخاصة أن العراق يزود الاردن بحوالي ٨٠ ٪ من مستلزماته النفطية .

ونتيجة فرض الحظر على ميناء العقبة فقد ارتفعت أجور الشحن والتأمين مما ألحق الضرر بالصادرات الاردنية ومنافستها في الأسواق العالمية .

وفي مجال الخدمات فالآثار أكثر وضوحاً حيث أن الاقتصاد الاردني يعتبر اقتصاداً خدمياً يحصل على القطع الأجنبي من تحويلات العاملين في الخارج ، السياحة ، النقل ، الترانزيت وقدرت خسائر القطاع بـ / ٦٧٤ / مليون دولار .

كما لحق بالموازنة العامة بعض الأضرار تمثلت بغياب بعض الإيرادات كالمساعدات والقروض الآتية من الكويت والسعودية قدرت بـ / ٣١٠ / مليون دولار وخسائر توقف السحب على قروض المؤسسات التمويلية العربية ومقرها الكويت بنحو / ٣٥ / مليون دولار ومن جهة أخرى فقد زادت الأعباء التي تتطلب مزيداً من الانفاق العام والناجمة عن عودة ما يقارب / ٢٢٠ / ألف أردني ، إضافة لتدفق أعداد هائلة من العاملين الآسيويين والمصريين

العاملين في العراق حيث تكبد الاردن حوالي / ٩٨/ مليون دولار لاغاثتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية .

كما أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي لانخفاض مستوى عائدات الضرائب . وكانت المحصلة محاولة الحكومة لتقليص نفقاتها مما انعكس سلباً على العمالة التي كانت الدولة بنفقاتها ومشاريعها الاستثمارية التنموية تؤمن للعمالة فرص العمل .

٤/ ٥ ـ فلسطين :

والوضع بالنسبة للفلسطينين هو أسوأ مما حدث لدى الأردنيين فإضافة للنكسة السياسية للقضية الفلسطينيّة من جراء مساندة القيادة للغزو ، فقد قامت بعض الدول العربية والأجنبية بوقف أو تخفيض المساعدات. كما فقد الكثير من الفلسطينيين أعمالهم في الكويت وخاصة أنهم كانوا قبل الغزو أكبر مجموعة من الوافدين في الكويت ووصلوا لمستويات وظيفية حكومية وخاصة مرتفعة ودخول عالية ومدخرات كانت ترسل لذويهم في الأرض المحتلة . إن هذه الأمور انعكست سلباً على الدخل القومي الفلسطيني الذي كان يعتمدعلى المساعدات الخارجية وتحويلات أبنائه العاملين في الخارج وبشكل خاص في دول الخليج العربية .

٤/ ٦ ـ اليمن والسودان :

وتتشابه الآثار الاقتصادية للغزو عليهما مع كل من الاردن وفلسطين ، إذ انخفضت وتوقفت المساعدات والتحويلات الآتية من دول الخليج العربية نتيجة عودة آلاف العمال من الكويت والسعودية والعراق مما أدى لزيادة المشاكل الإقتصادية الداخلية التي تعاني منها الدولتان حتي قبل الغزو .

على الرغم من محاولة إستعراض وتحليل الآثار الإقتصادية للغزو على الدولة العربية إلا أن المعرفة الدقيقة لهذه الآثار ستبقى ولفترة ليست بالقصيرة موضوعاً شائكاً ويحتاج لمزيد من الدراسة والبحث والتمحيص ، إلا أن جميع النتائج الحالية تدل وبوضوح أن الجميع تأثر سلباً وتراجعت معدلات النمو والتنمية لديه وإن كان ذلك شديداً في دول المواجهة (الكويت والسعودية) وباقي دول الخليج إلى حد ما ، إلا أن الأمر لم يكن أقل شدة في الدول التي أيدت الغزو .

خامساً : الانعكاسات الاقتصادية العالمية :

لم يكن للغزو العراقي للكويت آثار إقتصادية على الكويت ومنطقة الخليج والدول العربية فحسب ، بل كان لهذا الغزو بعداً اقتصادياً عالمياً . فهناك عوامل متعددة تدفع الدول الكبرى للتحرك نحو الخليج العربي ، قد يكون أولها حجم احتياطي وإنتاج البترول ، إضافة لإنخفاض تكاليف إنتاجه ، وأن دول الخليج نفسها ليست دولاًمستهلكة للبترول مما يعني أن معظم الإنتاج يذهب للدول المستهلكة . كما أن انهيار أسعار البترول أبقى بترول الخليج دون منافس .

وثاني الدوافع لاتجاه العالم نحو الخليج هو الفوائض النقدية ، إذ مهما كانت مشاريع التنمية الخليجية ضخمة فإنها لن تمتص على أحسن تقدير ثلث العائدات النفطية وبالتالي فإن ثلثي العائدات ستأخذ طريقها لقنوات الاستثمار الغربية والأمريكية ، تلك الإستثمارات التي أنعشت الصناعة الغربية .

وثالث الدوافع أن احتياطي النفط في هذه المنطقة يعتبر الأكبر في العالم أي أنه المخزون الذي يعطي الأمان للعالم الغربي .

لذلك فإن أي اختلال من أي نوع في الخليج يعني قلقا إن لم يكن تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية ، ولن تسمح الدول الكبرى للبترول بأي نوع من الصراع حفاظاً على إنتاجه من جهة وعلى استقرار أسعاره المنخفضة من جهة أخرى ضماناً للإستقرار الغربي فالنفط سلعة سياسية بقدر ما هو سلعة اقتصادية ولن تتحمل الاقتصاديات الغربية ارتفاع أسعار النفط ، لأن ذلك يؤدي لخفض معدلات الإنتاج بشكل عام والصناعي منه بشكل خاص ، وكما يؤدي لترشيد الاستهلاك النفطي في وقود السيارات إلى وقود التدفئة (الوقد ، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٠) .

فارتفاع أسعار النفط خلال الغزو أدى لتحمل الدول المستوردة للنفط تكاليف إضافية بـ/ ٤٣/ مليار دولار ، تحملت الدول الصناعية منها / ٣٣/ مليار دولار ، ودول أوربا الشرقية / ٢/ مليار والدول النامية / ٨/ مليار دولار .

إلا أن المنح التي قدمها صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف لدول أوربا الشرقية والدول النامية لمواجهة الزيادة في قيمة النفط المستورد قد خففت حدة ارتفاع التكاليف الإضافية على اقتصاديات هذا الدول (جريدة البيان ٢٧/ ٣/ ١٩٩١) وإن كان غزو العراق للكويت قد سبب بعض الخسائر لبعض الدول فقد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للبعض الآخر .

فأول الآثار الأقتصادية الإيجابية انصبت على الشركات البترولية العملاقة (الأمريكية والغربية) المسيطرة على إنتاج وتسويق البترل والتي استفادت من الإرتفاع الطبيعي لأسعار البترل من جهة ومن أرباح السوق السوداء التي تعمل فيها من جهة أخرى . كما انسحبت الآثار الإيجابية إلى العملاق في عالم إنتاج البترول وهو الإتحاد السوفيتي ، المنهار ، حيث يعتبر أكبر منتج ومصدر للبترل ، فإنتاجه يفوق كثيراً حجم استهلاكه ، على عكس الولايات المتحدة التي تعتبر ثاني أكبر المنتجين إلا أن استهلاكها يفوق إنتاجها . أي أن الغزو الذي تسبب بارتفاع أسعار البترول كان في صالح موسكو وضد مصالح واشنطن وخاصة أن روسيا اليوم توقفت عن بيع البترول والسداد بموجب الاتفاقيات واتجهت للبيع في السوق الحرة لجني العملات والدولارات التي تعاني منها النقص الكبير .

كما أن انكلترا انضمت إلى قافلة الدول الغربية المستفيدة من ارتفاع البترول . فبريطانيا لم تعد تؤمن غالبية احتياجاتها البترولية من إمتيازاتها التقليدية في الخليج . وأخذت بالاكتفاء الذاتي ودخلت مرحلة التصدير بفضل بترول بحر الشمال إلا أن إرتفاع تكاليف الإنتاج جعلت بريطانيا في وضع لا تحسد عليه قبل الغزو ، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى الانكماش في الاقتصادي البريطاني مما يؤثر على قيمة العملة الوطنية الاسترليني) وجاءت حرب الخليج بسبب الغزو الغاشم لتعيد الانتعاش للاقتصاد البريطاني ، إذ ارتفعت أسعار البترول وانعكس ذلك على سعر الاسترليني .

كما أن المكسيك أيضاً جنت أرباحاً من الغزو، وانقذ الغزو اقتصادها المنهار الذي اعتمد في تنميته على البترول . فمع انهيار أسعار البترول عام ١٩٨٧/١٩٨٨ انخفضت عائداتها بشكل كبير ولجأت لمزيد، من الاقتراض لسداد نفقات التنمية وأقساط الديون، وأسقطت عنها الولايات المتحدة بعضاً من ديونها لتخفف عنها وطأة الديون . وجاء إرتفاع أسعار النفط بسبب الغزو العراقي لينتعش الاقتصاد المكسيكي من جديد. ولتستفيد الولايات المتحدة من البترول المكسيكي الأقرب جغرافيا من جهة والذي يسدد جزءاً من ديون المكسيك تجاه الولايات المتحدة من جهة أخرى .

وينطبق ماسبق على كل من فنزويلا ونيجيريا وما استفادته لحل بعض من مشاكل الضائقة الغذائية المحيطة بها ، وكذلك اندونيسيا وهي الدولة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تحتاج لمواردها البترولية لفك بعض مما يعانية اقتصادها . هذا عن بعض دول «أوبيك» .

كما أن هناك دولاً أخرى خارج نطاق «أوبيك» جنت أرباحاً من إرتفاع النفط ومنها الصين الشعبية ومصر وماليزيا وانجولا وكولومبيا . . . إلخ .

وعلى الجانب الآخر نجد ترحيب مصانع الأسلحة والمصانع الملحقة بها ، بالغزو العراقي ، كيف لا ، وقد أنفق العراق ما يقارب / ٢٠٠/ مليار دولار لشراء الأسلحة لحربه مع إيران مما أنقذ معه مصانع الغرب من فترة الكساد والتضخم ، تلك الفترة التي عادت لتخيم على تلك المصانع بعد انتهاء الحرب مع إيران وجاء العراق ثانية لينقذها من خطر الإفلاس في غزوة الغاشم للكويت . وابتدأت شركات مصانع الأسلحة الكيماوية وغيرها بتحقيق الأرباح تلو الأرباح وذاقت عجلة إنتاجه من جديد وجاءت مجلة الايكونوست لتقول «إن أصحاب هذه الشركات ومساهميها ينامون بإطمئنان (عبدالعظيم رمضان . ١٩٩٠)

كما أن الصدمة النفطية التي أحدثها غزو الكويت لم تعترض أساسيات الاقتصاد العالمي فقط ، بل كشفت ضعفا خطيراً في أعمدته ، حيث بدأت المواجهة العنيفة بين الولايات المتحدة من جهة والمانيا واليابان من جهة أخرى فالدولتان تمسكتا بعدم المساهمة العسكرية بحجة أن دستوريهما يمنعانهما من ذلك ، وهما الدستوران اللذان فرضهما الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية .

ووجهت الولايات المتحدة الامريكية اللوم لليابان لمساهمتها مقارنة بإمكانيتها ومسؤوليتها الدولية حيث لم تزد هذه المساهمة حتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ عن / ٤ / مليار دولار ، على عكس بعض الدول الفقيرة التي خسرت المليارات ن جراء الغزو . وذهبت أمريكا لأبعد من ذلك بتحذير الدول الممتنعة عن المساعدة في تحمل أعباء التحرير الدولية باحتمال تدهور علاقتها مع الولايات المتحدة (مركز الزهراء الإعلامي ، ١٩٩١)

إلا أن ما تجب الاشارة إليه أيضاً أن اليابان خسرت وتضررت من جراء ارتفاع أسعار النفط الذي سببه الغزو وهي الدولة الأكثر إستيراداً للبترول والأكثر إستهلاكا وأن الغالبية العظمى من استهلاكها النفطي يأتي من الخليج .

الخلاصة :

حاولنا في سياق ما تقدم إعطاء لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت . كما بينا الآثار السيئة على التركيب الهيكلي الاقتصادي في الكويت والعراق ودول مجلس التعاون وبعض الدول العربية . واتضح أن العدوان الغاشم كان سبباً في وضع منطقة الخليج العربي والعالم العربي في مأزق التبعية الاقتصادية والزمنية للقوى الخارجية .

وكان الغزو سبباً لسعي العديد في دول المنطقة لإنشاء قوة دفاعية متطورة ، تحسباً لأي عدوان مماثل مستقبلاً . هذا ما أدى لمزيد من الأعباء المالية على موازنات دول المنطقة ، تلك الأعباء التي ستمتص نسبة كبيرة من الدخل القومي . كانت هذه الدول بغنى عنها لولا التهور العراقي وغزوه الباطل للكويت .

إن الأموال التي ستنفق على إعادة الإعمار من جهة ، وعلى الإنفاق العسكري من جهة أخرى ستكون دون شك على حساب عمليات النمو والتنمية وستدفع بدولة الكويت ودول مجلس التعاون لتحقيق معدلات تنموية منخفضة بعد أن كانت تتميز بمستويات مرتفعة مما إنعكس على مستويات المعيشة فيها والتي كانت مرتفعة نسبياً وبعضها كان يتميز بمستويات مرتفعة من الدخول الفردية إن لم تكن الأكثر ارتفاعاً في العالم .

كما سنلاحظ انخفاض مستويات مؤشرات التنمية البشرية التي وصلت إلى مستويات مشرفة على المستوى العالمي . فالكويت صنفت بالمرتبة/ ٥٢/ على المستوي العالمي من أصل ١٧٣/ دولة وكان ترتيبها الأول بين الدول العربية ، بينما جاءت العراق في المرتبة / ٩٦/ رغم مواردها الإقتصادية والبشرية التي تفوق الموارد الكويتية ، (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣) ، تلك الموارد التي أهدرت في شراء وإقامة ترسانات الأسلحة التي دمرتها الحرب الإيرانية وحرب تحرير الكويت ، لتترك العراق وشعبها يحصدون نتائج الشرك الذي نصبه النظام لنفسه .

وختاماً نقول : إذا كان النظام العراقي قد نصب الشرك لدولة الكويت ليجد نفسه داخله ، واذا كانت قد خرجت سالمة نسبياً من الحرب متحملة آثار الغزو الاقتصادية وغيرها ، نأتي لنتساءل وماذا بعد الأزمة؟ .

هل وقعت الدول العربية في شرك جديد كان سببه المباشر المقامرة العراقية ؟ وإلا ماذا يمكن

أن نسمي نفقات التسليح المحمومة التي تشهدها المنطقة بعد الأزمة والتي ستبقي بشكل أو بآخر ـ لأمد ليس بالقصير ـ على ثالوث التخلف المخيف في الكويت ودول مجلس وباقي الدول العربية كنتاج اقتصادي للأزمة والمتمثل في :

ـ التبعية الاقتصادية .

ـ عدم تغطية تكاليف الإنسان الضرورية .

ـ الخلل في التركيب الهيكلي الاقتصادي

المراجع العربية :

١ ـ أحمد عبدالله سراج «الحرب في الخليج» دار الريشة جدة ١٩٩١ .

٢ ـ إقبال الرحماني «أبعاد الخسائر البشرية والبيئة العربية لحرب الخليج المتباينة» المستقبل العربي .

٣ ـ الأمم المتحدة : «تقرير للأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار» إدارة العلاقات العامة ١٩٩١ ، رقم S/٢٢٥٣٥ .

٤ ـ «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ، ١٩٩٣ .

٥ ـ أمل السراج : «الجهاز المصرفي في الامارات قوى ومؤهل لتمويل جانب من مشروعات إعادة أعمار الكويت» أخبار النفط والصناعة العدد ٢٤٩ ، ١٩٩١ ص ـ ٢٠ ـ ٢٢ .

٦ ـ أنطون مقدسي : «حرب الخليج ، اختراق الجسد العربي» لندن ١٩٩٢ .

٧ ـ بدرية العوضي : «المسؤولية الدولية للعدوان عن الدمار البيئي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٦٤ ، ١٩٩٢ .

٨ ـ جريدة الجرائد ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٤/ ١٢/ ١٩٩٠ ص٣ .

٩ ـ حسين جمال الدين : «حرب تحرير الكويت وحرب تدمير العراق» مكتبة مدبولي الصغير ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٠ ـ زين الدين غنيمي : «الآثار البيئية للغزو العراقي على الكويت «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مايو أيار ١٩٩٢ .

١١ ـ سعيد النجار : «النظام الاقتصادي العربي بعد أزمة الخليج «جريدة الاهرام ٢٣/ ٣/ ١٩٩١ .

١٢ ـ سمير يسري : «أزمة الخليج وأسعار النفط» منظمة الأقطار المصدرة للبترول العدد ١٠ ، ١٩٩١ ص ١١ ـ ١٢ .

١٣ ـ صندوق النقد العربي : «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» الأعداد ١٩٨٨ حتي ١٩٩٢ .

١٤ ـ عامر دياب التميمي : العرب ومستقبل النفط» مجلة العربي العدد ٤٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

١٥ ـ عبدالرحمن البيضاني : «مأرق اليمن في صراع الخليج» دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

١٦ ـ عبدالرزاق الفارس : «السلاح والخبز ، الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ «مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣ .

١٧ ـ عبدالعزيز رمضان : «الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي» الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٠ .

١٨ ـ عبدالفتاح الجبالي : «الاقتصاد العربي ومخاطر ما بعد الغزو السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، ١٩٩٠ .

١٩ ـ عبدالمنعم قنديل : «صدام حسين أو الرجل الذي سرق دولتين» دار الصحوة للنشر ، القاهرة ١٩٩٠ .

٢٠ ـ عثمان محمد عثمان : «الأبعاد الاقتصادية لحرب الخليج الثانية» مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣/ ٤، ١٩٩١ .

٢١ ـ على منير : «الكويت عطاء ما قبل الغزو وهموم ما بعد التحرير» العربي ، العدد ٣٨٢/ ٣٩٤ ، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، ص ٧٠ ظ ٨٥ .

٢٢ ـ فاروق فهمي «تحرير الكويت» مؤسسة آمون الحديثة للطبع ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٣ ـ مجلة التجارة : «الخليج بعد نصف عام من تحرير الكويت : نظرة اقتصادية لحاضر المنطقة واستراتيجيتها المستقبلية» العدد ٣٧٨ .

٢٤ ـ مجلة أكتوبر المصرية ، العدد ٧٢٤، سبتمبر ١٩٩١، ص ٤

٢٥ ـ محمد عبدالعليم مرسي : «الآثار الاقتصادية للغزو العراقي الغاشم للكويت «الحرس الوطني ، العدد ١١١ ، ١٩٩١ ص ٤٦ ـ ٥٣ .

٢٦ ـ مركزا الزهراء لاعلام العربي : «على حافة الكارثة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٧ ـ موضي عبدالعزيز الحمود : «تجربة الكويت» المستقبل العربي ، العدد ١٣٩ ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٤ ـ ١٥٣ .

٢٨ ـ نجيب عيسى : «الكلفة الاقتصادية لحرب الخليج «شؤون الشرق الأوسط العدد / ١/ نيسان / ابريل ١٩٩١ .

٢٩ ـ وزارة الصحة الكويت «ندوة التلوث البيئي الناتج عن العدوان الغشام وآثاره على الصحة العامة الكويت ، نوفمبر ١٩٩١ .

٣٠ ـ يزيد صايغ : «أزمة الخليج واخفاق النظام الاقليمي العربي «المستقبل العربي ، العدد ١٤٩ ، تموز / يوليو ١٩٩١ ص ٤ ـ ٢٩ .

٣١ ـ ESCWA "The Impact of the Gulf Crisis on Devloping Contries"

ESCWA /ID/WG/WG. December 1991.

World Bank "World Development Report 1991".

معهد الإدارة العامة

الإداري

دورية متخصصة في مجال العلوم الإدارية-
تصدر عن معهد الإدارة العامة - مسقط - سلطنة عمان
ص.ب ١٩٩٤ روي - الرمز البريدي ١١٢- برقيا معهدارة -
تلكس : ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس : ٦٩٨٧٦٣
تليفون : ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الإدارية المعاصرة وتحليلها وبيان انجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى وإجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الإدارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- ان تكون المقالة ذات صلة وثيقة بمجالات التنمية الإدارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- ان تكون مادة المقالة اصلية ولم يسبق نشرها في اي وسيلة من وسائل النشر.
- ان تكون المواد المقدمة للنشر مطبوعة على الآلة الكاتبة ومن نسختين.
- ان تراعى الأصول العلمية المتبعة في إثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع المقالات المقدمة للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على المقالات التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافاة رمزية لكل من تنشر له مقالة او دراسة في الدورية.

عزيزي القـــــاريء ...

* تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خـــلال الإشتراك في دورية «الإداري»

قسيمة الإشتراك

الاشتراك السنوي :
للافراد ٨ ريالات عُمانية
للمؤسسات والجهات الحكومية ٢٠ ريالا عُمانيا.

الاســم : .....

العنوان : .....

الإشتراكات : تعنون باســم سكرتيرة التحرير